

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية

شركة دار الأمان للتمويل الإسلامي المنعقد في تمام الساعة الواحدة ظهراً من يوم الأحد الموافق 2025/05/18

عملاً بأحكام المادة رقم 172 من قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته، عقدت الهيئة العامة لشركة دار الأمان للتمويل الإسلامي ش.م.ع اجتماع غير عادي في تمام الساعة 1:00 من ظهر يوم الأحد الموافق 2025\05\18 وذلك بواسطة وسيلة الاتصال المرئي والإلكتروني (تقنية Zoom).

ترأس جلسة الاجتماع نائب رئيس مجلس الإدارة الدكتور فاروق محمد مراد بدلاً عن رئيس مجلس الإدارة الأستاذ سعيد محمد المسعود كونه خارج البلاد وتمت موافقة الهيئة العامة بالاجتماع على ترأس نائب الرئيس وقد رحب بالمساهمين الحضور وأعضاء مجلس الإدارة وبمندوب عطوفة مراقب عام الشركات الأستاذ فارس شاهين والسادة دجاني ومشاركوه الأستاذ المحامي بشار العموري والأستاذة المحامية إيناس عكاش وبإدارة الشركة.

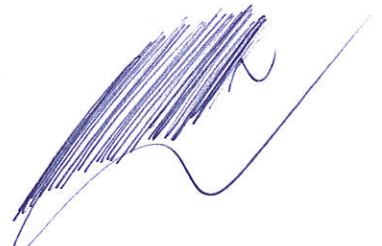
كما وأعلن رئيس الجلسة بأن الشركة تقيدت بكافة الاجراءات القانونية لإنعقاد الاجتماع، حيث حضر هذا الاجتماع 8 مساهمين من أصل 1134 مساهماً يحملون 7,042,591 سهم/دينار بالأصالة و 6,192,121 سهم/دينار بالوكالة أي بما مجموعه 13,234,712 سهم/دينار من أصل أسهم رأسمال الشركة المدفوع بالكامل والبالغ 16 مليون سهم/دينار وهو ما يشكل 82.71 %، كما حضر الاجتماع ستة أعضاء من مجلس الإدارة من أصل سبعة أعضاء وبذلك يكون النصاب متحققاً من خلال وسائل الاتصال المرئي والإلكتروني وأضاف الدكتور فاروق محمد مراد بأنه قد تم الإعلان عن موعد الاجتماع بالنشر في الصحف الرسمية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة وحسب أحكام القانون وبذلك يكون الاجتماع قانونياً وتعتبر جميع القرارات الصادرة عنه قانونية وملزمة لجميع المساهمين بمن فيهم أولئك الذين لم يحضرو الاجتماع.

استفسر مندوب عطوفة مراقب عام الشركات الاستاذ فارس شاهين من رئيس الجلسة هل قتمت بالإجراءات وفق أحكام القانون والتعليمات الصادرة بمقتضاه؛ فأجاب رئيس الجلسة بنعم وقدم الشكر لرئيس الاجتماع والحضور على ترحيبهم وطلب تعيين كاتب للجلسة وإثنين لفرز الاصوات إذا لزم الامر والبدء بمناقشة جدول الأعمال.

قرر رئيس الجلسة تعيين السيد نبيل مزق كاتباً للجلسة وإثنين لفرز الأصوات وهما السيد محمد غانم والسيد إيهاب الهيموني إستناداً لأحكام المادة 181 من قانون الشركات.

ثم بدأت الهيئة العامة غير العادية في النظر في الأمور المدرجة على جدول الأعمال حسب تسلسل ورودها وعلى النحو التالي:

- التصويت على إطفاء جزء من الخسائر المتراكمة بمبلغ 8,000,000 دينار من رأس مال الشركة وإطفاء جزء آخر من الخسائر المتراكمة وبمبلغ 387,054 دينار من رصيد الإحتياطي الإختياري ليصبح رصيد الخسائر المتراكمة مبلغ 100,000 دينار.
- الموافقة على تعديل عقد ونظام الشركة وفقاً لقرار الهيئة العامة.
- تفويض مجلس الإدارة للسير بالإجراءات لدى الجهات المعنية وذلك لتنفيذ قرار الهيئة العامة.



وهنا إستعرض رئيس الجلسة الدكتور فاروق جدول أعمال الهيئة العامة غير العادية وبين ان الخسائر المتراكمة لدى الشركة كما في 2024/12/31 قد بلغت قيمتها 8,487,054 دينار ، حيث طلب ان يتم التصويت على إطفاء خسائر بقيمة 8,000,000 (ثمانية ملايين دينار) في رأس مال الشركة وخسائر بقيمة 387,054 (ثلاثمائة وسبعة وثمانون ألف واربعة وخمسون دينار) في رصيد الاحتياطي الاختياري وبحيث يصبح رأس مال الشركة 8,000,000 دينار بدلاً من 16,000,000 دينار ويصبح رصيد الخسارة المتراكمة (100,000) دينار بدلاً من (8,487,054) دينار ... وهنا إستفسر مندوب مراقب عام الشركات عن كفاية رصيد الاحتياطي الاختياري فأجاب رئيس الجلسة بنعم...وهنا تدخل عضو مجلس الادارة الاستاذ محمد الحراشة وذكر لرئيس الجلسة والحضور بأن هذه الخسائر لا تعد خسارة لانه يوجد قضايا وفي حال عدم دفع هذه القضايا فأنا معكم مئة بالمئة ولا بد حينئذ من إطفائها أما في الوقت الحالي فإن هذا التخفيض سيؤدي الى خسارة المساهمين 8,000,000 سهم من أسهمهم هذا من ناحية ومن ناحية ثانية لما سعر السهم بعد عملية التخفيض يرتفع من 27 قرش الى 54 قرش سيبدأ فوراً بالنزول (الانخفاض) ...وهنا طلب مندوب عطفة مراقب عام الشركات معرفة إسم المتحدث بالمداخلة حيث ذكر رئيس الجلسة ان المتحدث هو الاستاذ محمد الحراشة ...وتابع الاخير الحديث بالمداخلة وبين انه على عهد سوق عمان المالي أي شركة تقوم بالتخفيض فإن سعر سهمها بعد التعديل يعاود النزول وما في شركة خفضت وارتفع سهمها مره ثانية ، يعني لما تقول 26 قرش بدو السعر يصير ضرب إثنين بطرح 52 قرش راح هذا السعر يرجع ينزل وفي سوق عمان المالي لم يرتفع سهم بعد ما تخفض على مدار سوق عمان المالي وبالتالي فإن المساهمين تضرروا جداً" ونحن لدينا بالشركة مخصصات ولما يصير حالة تأكد مئة بالمئة عدم تحصيل الديون ولا يمكن تحصيلها انا معكم بالتخفيض ، ثانياً" مراقبة الشركات بتقدر تحاسبني لما أنزل عن 50% انا لو خفضت مليون دينار بطرح فوق ال 50% وانا بكون في الامان واذا حصلت انا فلوس أنا نفس الايشي بتحسن الوضع أما أنا إذا أخذت القرار بثمانية ملايين المساهمين خسروا خسارة فادحة وخاصة" جامعة ال البيت عندها صناديق الموظفين والاستثمارات أكثر وحده راح تتضرر جامعة ال البيت وبنك التضامن ، أما إحنا بالنسبة إلنا كمساهمين أشخاص ممكن نتحمل لكن جامعة ال البيت ما بتقدر تتحمل خسارة أسهمها وانا مع انه إنخفض مليون أو مليونين أما ثمانية ملايين والله حرام وشكراً" ...

وهنا طلب مندوب عطفة مراقب عام الشركات تدوين ملاحظة الاستاذ محمد الحراشة وإستفسر المندوب من الاستاذ محمد الحراشة وقال أنت تعترض على قرار التخفيض فأجاب نعم وهاي خسارة كبيرة للمساهمين.

وهنا طلب رئيس الجلسة الدكتور فاروق مراد نائب رئيس الادارة من الحضور التعليق في حال وجود أي اعتراض من أي مساهم آخر ... ولم يعترض أي مساهم من الحضور عدا المساهم محمد الحراشة ...وهنا طلب رئيس مجلس الادارة الاستاذ سعيد المسعود مداخلة حيث بين عدم إعتراضه على القرار وقال أنا شخصياً مع التخفيض وهذا الموضوع قتل بحثاً في إجتماعين سابقين ... وهنا طلب مندوب مراقب عام الشركات من رئيس الجلسة الدكتور فاروق نائب رئيس مجلس إدارة الشركة البدء بالتصويت على القرار وإعطاء نسبة الموافقين ونسبة المعترضين لمعرفة النصاب القانوني لهذا القرار ... وهنا طلب رئيس الجلسة الدكتور فاروق مراد نائب رئيس مجلس الادارة من جميع الحضور التصويت على الموضوع المدرج على جدول أعمال الهيئة العامة والمتضمن ما يلي:

1- التصويت على إطفاء 8,387,054 دينار خسائر متراكمة من أصل 8,487,054 دينار وذلك في رأس مال الشركة ورصيد الإحتياطي الإختياري ليصبح رصيد الخسائر المتراكمة مبلغ 100,000 دينار وبحيث يصبح رأس مال الشركة بعد إطفاء الخسائر المتراكمة 8,000,000 دينار بدلاً من 16,000,000 دينار حيث كانت نتيجة التصويت 82.73% من الحضور بالموافقه عليه؛ وتحفظ على التصويت المساهم محمد طه الحراشة الذي يمثل 2,285,506 سهم بالاصاله والوكاله أي ما نسبته 17.27% من إجمالي الحضور، وعليه فإن القرار بالموافقة يصبح نافذ

2- التصويت على تعديل عقد ونظام الشركة وفقاً لقرار الهيئة العامة وقد كانت نتيجة التصويت 82.73% من الحضور وعليه؛ فإن القرار بالموافقة نافذ وتحفظ على التصويت المساهم محمد طه الحراشة ويحمل 2,285,506 سهم أي ما نسبته 17.27% من إجمالي الحضور

3- التصويت على تفويض مجلس الإدارة للسير بالإجراءات لدى الجهات المعنية وذلك لتنفيذ قرارات الهيئة العامة أعلاه وقد كانت نتيجة التصويت 82.73% من الحضور وعليه؛ فإن القرار بالموقفه نافذ وتحفظ على التصويت المساهم محمد طه الحراشة ويحمل 2,285,506 سهم أي ما نسبته 17.27% من إجمالي الحضور

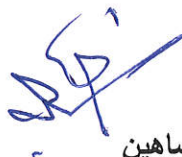
ولما لم يكن هناك أي أمور أخرى للبحث فقد رفعت الهيئة العامة جلستها في الساعة 1:40 من بعد ظهر اليوم المذكور، وقد شكر السيد رئيس الجلسة جميع الحاضرين لتكرمهم بالحضور لهذا الإجتماع.

وقد إستفسر مندوب عطوفة مراقب عام الشركات من رئيس الجلسة فيما إذا وردت أي أسئلة من قبل أي مساهمين يملكون أقل من 10% من رأس مال الشركة فأجاب بعدم ورود أي أسئلة.

وحيث أنه تم مناقشة جميع الأمور المدرجة على جدول الأعمال فقد أعلن الرئيس إختتام الاجتماع ويصادق رئيس الجلسة وكاتب الجلسة على صحة وقائع الإجتماع وعلى إنعقاده بشكل قانوني.



الدكتور فاروق مراد
رئيس الجلسة



أ. فارس شاهين
مندوب عطوفة مراقب الشركات



أ. نبيل مزق
كاتب الجلسة

